# أثر التمويل بصيغة المرابحة في نمو الناتج المحلي الاجمالي بالسودان (1994 - 2018م)

د. عبدالمنعم عبدالعزيز الشيخ الراية

أستاذ الاقتصاد المشارك – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة مروي التكنولوجية

**المستخلص:**

هدفت هذه الدراسة لإختبار أثر صيغة المرابحة في نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في السودان. تم استخدام بيانات سنوية للفترة 1994-2018م. إستخدمت الدراسة إختبار كلمنروف- سمرنوف لاختبار اعتدالية التوزيع للمتغير التابع (GDP)، واختبار ارتباط بيرسون، كما تم بناء نموذج الانحدار الخطي لمعرفة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل (المرابحة) بواسطة برنامج الحزم الإحصاية للعلوم الاجتماعية (SPSS). أبانت أهم النتائج أن هنالك علاقة إيجابية بين التمويل بصيغة المرابحة والنمو في الناتج المحلي الاجمالي. تركز المصارف على التمويل بصيغة المرابحة بصورة أكبر من الصيغ الأخرى. توصي الدراسة بالإهتمام بصيغ التمويل الإسلامية الأخرى بصورة أكبر مما هي عليه إلى جانب صيغة المرابحة وذلك لضمان تنوّع أساليب التمويل وملاءمتها مع الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

**كلمات مفتاحيه:** التمويل، صيغة المرابحة، الناتج المحلي الاجمالي، السودان

## The Influence of Murabaha formula financing in the growth of Gross Domestic Product (GDP) in Sudan– for the period (1994 -2018 ).

**Dr.ABDELMONIM ABDELAZIZ ELSHIEKH ELRAYA-** Associate Prof. of Economics. Merowe university of Technology/ AbduLatifAlhamad-Faculty of Social Sciences/Department of Econimics

**Abstract:**

The study aimed to find out the influence of Murabaha formula in the growth of Gross Domestic Product (GDP) in Sudan. Annual data was used for the period 1994 -2018 . The study used Klemenrov-Smirnov to test the normality distribution of the dependent veriable (GDP) to find out the nature of the relationship between the dependent and independent variable, using the Statistical Package fpr Social Sciences (SPSS). The

most important results showed that there is a positive relationship between Murabaha and Growth in GDP, and banks focus on Murabaha more than other forms. The study recommends paying more attention to other islamic financing formulas than it is, besides the Murabaha, in order to ensure the diversity of financing methods and their suitability with various economic activities.
**Key words**: Murabaha - Gross Domestic Product - Sudan

**اولا: المقدمة**

إنّ وجود نظام مصرفيذو كفاءة عالية يكون قادرا على توفير الحوافز لجذب مدخرات الجمهور ومن ثم توجيهها للمشاريع المنتجة، هي من أهم ضرورات التنمية والنمو الإقتصادي.حيث يلعب الجهاز المصرفي دورا مهما في تحقيق متطلبات النموّ والتنمية الاقتصادية.وهنالك عددا من الدراسات والتجاربالتي أوضحت أن النظام المصرفي التقليدي يسبب كثيراً من المشاكل الاقتصادية. وفي المقابل أثبتت تجارب ودراسات أخرى كفاءة النظام المصرفي الإسلامي بأدواته التمويلية المتعددة ومرونته، في توفير التمويل اللازم للمشاريع الانتاجية ومساهمته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي إذا ما تمّ تطبيق تلك الوسال التمويلية المتعددة والمتنوعة وفقاً للشريعة الإسلامية. لذا فقد جاء موضوع هذه الدراسة عن أثر التمويل بصيغة المرابحة في تعزيز نموّ الناتج المحلي الاجمالي في السودان.

تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة الأثر الذي يحدثه التمويل بصيغة المرابحة في الناتج المحلي الاجمالي في السودان. وتهدف هذه الدراسة لإبراز أثرالتمويل بصيغة المرابحة في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال اختبار العلاقة بينالتمويل بصيغة المرابحة والناتج المحلي الاجمالي. وتتمثل فرضية الدراسة في أن هنالك علاقة إيجابية وقوية بين التمويل بصيغة المرابحة والناتج المحلي الاجمالي. ولاختبار فرضية الدراسة سيتم الاعتماد على منهج الإحصاء الوصفي التحليلي إضافة إلى تصميم نموذج الانحدار الخطي لتحليل بيانات عن الاقتصاد السوداني للفترة من 1994-2018، والتي تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والتمويل بصيغة المرابحة كمتغير مستقل..

تشتمل هذه الدراسة على أربعة أقسام. يشتمل القسم الأول على المقدمة والتي تمثل الإطار المنهجي، ويتناول القسم الثانيصيغة المرابحة ويشتمل على: [1] صيغ التمويل الإسلامية، [2] مفهوم صيغة المرابحة. ويشتمل القسم الثالث على الدراسات السابقة. أما القسم الرابع فيشمل الإطار التطبيقي ويهتم بتحليل البيانات للفترة محل الدراسة (التحليل الإحصائي وتحليل الإنحدار). القسم الخامس يشتمل على الخاتمة والتي تعرض فيها أهم النتائج والتوصيات.

**ثانيا: صيغة المرابحة :**

**1 -صيغ التمويل الإسلامية:**

قبل تعريف صيغ التمويل الإسلامية، لا بد من تعريف المصرف الإسلامي والذي يعرّف بأنّه مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة المالية بين فئتي المدخرين والمستثمرين في إطار صيغة المضاربة الشرعية المبنية على

مبدأ المشاركة في الربح والخسارة (يعقوب، محي الدين، 2012). وقد نشأت المصارف الإسلامية لإيجاد صيغ للتعامل المصرفي بدلاً عن استخدام سعر الفائدة الربوي، وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمعات المسلمة في إطار الشريعة الإسلامية. ويعود ظهور المصارف الإسلامية عندما أنشأت صناديق الادخار التي تعمل بدون سعر الفائدة في ماليزيا عام 1940 ، ثم بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان في أواخر الاربعينات بغرض وضع وسائل تمويل تراعي تعاليم الإسلام.[1] وفي اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية، عرفت المصارف الإسلامية، بأنها تلك المؤسسات التي ينص قانون انشائها ونظامها الأساسي على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً[2]. والبنوكالإسلاميةمؤسسات مالية واقتصادية تقدم كافة الخدمات المصرفية المعاصرة، وتقوم على مبدأ الغنم بالغرم لأنها تشارك المستثمر في تحمل المخاطر وكذلك في العائد على الإستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية[3]. ولاتتعاملالبنوكالإسلاميةب سعرالفائدةالربوي لذا تسمى بالبنوكاللاربوية[4]. و في الاقتصاد الإسلامي تتعدد أساليب التمويل والإستثمار لتتوافق مع مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث تعتمد البنوك الإسلامية على عدد من صيغ التمويل مثل المرابحة، المشاركة، المضاربة، السلم والإجارة، وغيرها من أنواع الصيغ التمويلية والشراكات. ومن خلال هذه الصيغ المتعددة والمتنوعة وباستخدام كل صيغة لتمويل ما يناسبها من إستثمار، يمكن حفز الموارد المتاحة بما يحقق النمو الاقتصادي المستدام. وقد اتجهت المصارف الإسلامية إلى تطوير صيغ مبنية على العقود المعروفة في مجال التجارة والاستثمار عند المسلمين حيث أن البنوك الإسلامية تقوم بتقديم الخدمات والأعمال الاستثمارية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.وأهم صيغ التمويل الإسلامية هي المشاركة وتعرف بأنها اشتراك بين شخصين أو أكثر في رأس المال للاستثمار مع الإشتراك في الناتج بينهما سواء كان ربحاً أو خسارة. ومن أنواع المشاركات ما يقصد منه الشركة ومنها مايقصد به المضاربة والمساقاة والمزارعة. وتحقق صيغة المشاركة توزيعا عادلاً للعائد، حيث يوزع عائد الانتاج بناءاً على المشاركة بين رأس المال والعمل والارض والمنظم. والرأي السائد في الاقتصاد الإسلامي هو أنّ صيغ التمويل الاسلامية هي المشاركة والمضاربة والمرابحة. والمضاربة عرفها الاحناف بأنها عقد شركة في الربح من جانب وعمل من الجانب الآخر. وعرفها البعض بأنها شركة في الربح إذا كان العمل ورأس المال من طرفين مختلفين. وتشمل صيغة التمويل بالمشاركة كل أنواع النشاط الاقتصادي، حيث أن النشاط التجاري تناسبه شركة العنان والنشاط الصناعي تناسبه شركة الابدان والزراعي تناسبه شركة المساقاة والمضاربة والخدمي تناسبه شركة الوجوه. وإذا كانت الاستثمارات للأجل الطويل، فيتم استخدام صيغة المضاربة وفي الاستثمارات قصيرة الأجل تستخدم صيغة المرابحة[5]. أما بيع السلم فهو عقد بيع يكون فيه الثمن عاجلا ويكون المبيع مؤجلاً.[6]

**2 -صيغة المرابحة:**

ويعدّ بيع المرابحة من أهم صيغ التمويل في المصارف الإسلامية حيث تعد من أكثر الصيغ الاستثمارية شيوعاً في الواقع العملي بالمصارف الإسلامية وأكثرها قبولاً، وذلك لمحدودية مخاطرها بالنسبة للمصارف، وسهولتها في تلبية متطلبات المتعاملين. والمرابحة هي شراء البنك لسلعة معينة بناءا على طلب العميل، ثم يبيعها البنك للعميل بسعر أعلى من سعر الشراء حيث يمثل الفرق بين السعرين ربح البنك، مع بيان السعر، ثم يسدد العميل سعر اسلعة على أقساط حسب إتفاقه مع البنك. ويتم بيع المرابحة وفقا لعدد من

الخطوات وهي أن يختار العميل ( الزبون) السلعة التي يرغب الحصول عليها، ويتقدم بطلب للبنك مرفقاً معه المعلومات عن السلعة ثم يجري البنك الدراسة اللازمة عن السلعة وحالة العميل، وبعد موافقته يشتري البنك السلعة ويبيعها للعميل بسعر أكثر من سعر الشراء على أن يقوم العميل بسداد سعر السلعة بأقساط متفق عليها. وفي بيع المرابحة يتم الإتفاق بين العميل والبنك إما بنسبة مئوية زائدة أو مبلغ محدد يضاف لتكلفة السلعة. وإذا دفع العميل مبلغا معينا من ثمن السلعة كمقدم فلا يجوز للبنك شراء السلعة وبيعها إلا بعد إلغاء عملية البيع التي تمت بين العميل والتاجر (مالك السلعة). ويجوز للبنك فرض رسم أو عمولة على العميل مقابل فتح ملف المعاملة وإعداد الدراسة وغيرها من التكاليف التي يتحملها. ويجوز للبنك الحصول على ضمان من العميل كرهن السلعة المشتراة أو ضمان تحويل الراتب الخاص بالعميل أو أي ضمان آخر. ويشترط في بيع المرابحة أن تكون السلعة المشتراة مباحة شرعا. ويمكن أن يأخذ البنك من العميل مبلغا معينا من المال قبل وبعد العقد، حيث إذا أخذ المبلغ قبل عقد المرابحة، فيسمى هامش جديّة وفي حال تراجع العميل عن العقد يستقطع البنك جزء من المبلغ مقابل الضرر الذي تعرض له ويرجع باقي المبلغ للعميل. أما إذا أخذ البنك المبلغ بعد عقد المرابحة، فيكون عبارة عن عربون، وفي حال تراجع العميل عن عملية البيع فيجوز للبنك أخذ المبلغ لصالحه. ولا يجوز للبنك إبرام عقد المرابحة قبل أن يمتلك السلعة بشراءها من المالك الأصلي لها، وتعتبر موافقة البنك وموافقة التاجرعلى شراء وبيع السلعة تملكا وبيعا شرعيا حتى ولو بقيت السلعة في مخازن التاجر وتنتقل ملكية السلعة للبنك الذي يتحمل بدوره التلف الذي يحدث للسلعة. لا يجوز تعديل عقد المرابحة بعد التوقيع عليه إلا باتفاق الطرفين، وقبل توقيع العقد واشترى البنك السلعة، وحدث لها تلف فلا يجوز تحميل التكلفة للعميل لأنه لم يمتلكها إلا بعد توقيع العقد[7] (*)

## ثالثا: دراسات تطبيقية سابقة:

تناولت دراسة عبد المنعم وآخرون (2017)[8]: أثر التمويل المصرفي الاسلامي في النمو الاقتصادي في السودان. استخدمت الدراسة بيانات سنوية للفترة 1996-2013م للسلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) كمقياس للنمو الاقتصادي، التمويل المصرفي الإسلامي (IBF)، كأحد محددات النمو الاقتصادي. تم بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل بيانات الدراسة. أوضحت النتائج أن هنالك علاقة طردية وقوية بين النمو الاقتصادي والتمويل المصرفي الاسلامي في السودان. كماتناولت **دراسة** نوال الطيب 2010م)[9]:دور المصارف الإسلاميةفي تحقيق التنمية المستدامة في ظل التحديات الاقتصادية في السودان في الفترة من (2000-2009). إعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمجموعة من المصارف الإسلامية في السودان. توصلت الدراسة لعدد من النتائج اهمها: تساهم المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة. توصي الدراسة بضرورة التغيير منننظام المرابحة إلى النظام التمويلي الإسلامي القائم على عنصر المشاركة في المخاطرة، وضرورة التكامل والتعاون بين المصارف الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة. وتتناولت **دراسة** علي هارون (2011م)[10] دور المصارف الإسلامية في التنمية الريفية في السودان. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي. توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها، أن تركيز المصارف الإسلامية على توفير الاحتياجات الأساسية للمناطق الريفية وتشجيع المزارعين على الاعتماد على نظام الزراعة المروية من خلال حفر الآبار واستخدام الوابورات في الري مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، كما أوصت

الدراسة بالقيام بالأعمال والخدمات وفق مقتضى الشريعة الإسلاميه، ضرورة إلزام البنك المركزي والمصارف الإسلامية بتمويل قطاع التنمية الريفية لمالها من آثار في محاربة الفقر وإيجاد حلول لتخوف المصارف من تمويل هذا القطاع وذلك بمد فترة التمويل وخلق أسواق داخلية للمنتجات وإنشاء صندوق دعم ضمان الودائع لهذا القطاع. وتناولت دراسة كمال يوسف (2012)(11): دور التمويل المصرفي الإسلامي في التنمية الاقتصادية بالسودان(1983-2009)، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج التاريخي. توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها، أنّ معظم التمويل المقدم من المصارف العاملة يذهب إلى القطاعات والأنشطة ذات العائد السريع بدلا عن القطاعات الإنتاجية، وأن معظم موارد المصارف السودانية القابلة للتمويل عبارة عن ودائع قصيرة الأجل لا تفي بإحتياجات التنمية. توصي الدراسة بضرورة توفير موارد طويلة الأجل بالمصارف العاملة من خلال تشجيع المودعين على التحول من الودائع الجارية إلى الودائع الاستثمارية متوسطة وطويلة الأجل من خلال تحسين العائد على هذه النوعية من الودائع، وتشجيع المصارف على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية.

## رابعا: الاطار التحليلي:

### 1 -التحليل الاحصائي :

### اختبار إعتدالية التوزيع الاحتمالي (Tests of Normality):

يستخدم اختبار إعتدالية التوزيع الاحتمالي (Tests of Normality)لمعرفة ما إذا كانت بيانات المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) موزعه توزيعاً طبيعياً أم لا، ليتم بعد ذلك اجراء الاختبارات المعلمية لهذا المتغير لأن شرط إجراء أي اختبار معلمي هو أن تكون البيانات مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي. وفروض اعتدالية التوزيع علي النحو التالي:

الفرض العدمي H0: بيانات المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي.

الفرض البديل H1: بيانات المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) مسحوبة من مجتمع لا تتبع بياناته التوزيع الطبيعي

**جدول(1) اختبار كلمنجروف - سميرنوف لاحتمالية التوزيع الطبيعي للبيانات**

| Test of Normality | | | |
|---|---|---|---|
| Kolmogorov-Smirnov | | | |
| GDP | Statistic | Df | .Sig |
| | 0.060 | 25 | 200. |

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الدراسة عن طريق برنامج spss.

من الجدول (1)أعلاهـ ومن اختبار Kolmogorov-Smirnov[a] يتضح أن قيمة Sig تساوي 0.200 وهي أكبر من مستوي المعنوية 5 % وبالتالي سوف نقبل الفرض العدمي $H_0$ القائل أن بيانات المتغيرالتابع الناتج المحلي الاجمالي (GDP) تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي يمكن اجراء الاختبارات المعلمية عليه.

## تحليل الارتباط:

يتم استخدام تحليل الارتباط لاختبار مدى وجود علاقة خطية بين المتغير التابع وهو الناتج المحلي الاجمالي (GDP) والمتغير المستقل وهو التمويل بصيغة المرابحة، وذلك لمعرفة درجة تأثير صيغة المرابحة في الناتج المحلي الاجمالي، إذ يوضح تحليل الارتباط مدى العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل واتجاه هذه العلاقة. وتتراوح قيمة معامل الارتباط بين (+1) و (-1) والاشارة الموجبة تعني أن العلاقة بينهما طردية أما الاشاره السالبة تعني أن العلاقة بينهما عكسية.

**جدول(2) اختبار معامل الارتباط بين المرابحة والناتج المحلي الاجمالي**

| Correlations | | | |
|---|---|---|---|
| | | الناتج المحلي الإجمالي | المرابحه |
| الناتج المحلي الإجمالي | Pearson Correlation | 1 | .973** |
| | Sig. (1-tailed) | | .000 |
| | N | 20 | 20 |
| المرابحه | Pearson Correlation | .973** | 1 |
| | Sig. (1-tailed) | .000 | |
| | N | 20 | 20 |
| | | | |

المصدر:إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الدراسة عن طريق برنامج spss.

من الجدول (2) أعلاه، تم اختبار معامل الارتباط (Pearson Correlation) وهو يستخدم عندما تكون البيانات رقمية لايجاد العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي (المتغير التابع ) والمرابحة (المتغير المستقل ) من العام1994 وحتيالعام2018، فنجد أن قيمة Sig تساوي (0.000) وهي أقل من 5% مما يعني رفض فرض العدم (H0) القائل بأن العلاقة بين المرابحة والناتج المحلي الاجمالي غير معنوية وقبول الفرض البديل (H1) القائل بأن العلاقة بين المرابحة والناتج المحلي الاجمالي معنوية، كما أن معامل الارتباط يساوي (+0.973) وهو ذو اشارة موجبة ويقترب من الواحد الصحيح (1) مما يدل أن العلاقة بينهماموجبة وقوية، أي كلما زاد التمويل بصيغة المرابحة كلما زاد الناتج المحلي الاجمالي.

## 2 -تحليل الانحدار:

### تحديد متغيرات الدراسة وصياغة النموذج:

يتم في هذه الدراسة تطبيق نموذج قياسي لتوضيح العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع من جهة التمويل بصيغة المرابحة كمتغير مستقل من جهة أخرى. ويتم استخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد (يضاف متغير المشاركة والمضاربة والسلم كمتغيرات مستقلة لتنفيذ الانحدار الخطي المتعدد). وبما أن المتغير التابع يجب أن يكون متغيراً كمياً مستمراً وأن يتوزع توزيعاً طبيعياً، وأن بيانات المتغير التابع لهذه الدراسة تمثل الناتج المحلي الإجمال، فهي بيانات كمية متصلة، فقط يتم التأكد من أنها بيانات تتبع التوزيع الطبيعي قبل بداية توفيق النموذج. ووقد تم التحقق من ذلك باستخدام اختبار كلمجروف سيمجروف Kolmogorov-SmirnovTest ، في الجدول رقم (000) أعلاه ـ

## نموذج الدراسة:

بعد تحقق شرطي المتغير التابع المذكورة أعلاه، يتم نمذجة البيانات وفق نموذج الانحدار الخطي المتعدد وصياغة نموذج الدراسة على أن قيمة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) دالة في المرابحة (MUR)، المشاركة (MUSH) والمضاربة(MUD) والسلم (SAL) للفترة الزمنية 1994 -2018م، وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1(MUR) + \beta_2(MUSH) + \beta_3(MUD) + \beta_4(SAL) + u_i$$

حيث أن : GDP= الناتج المحلي الاجمالي ، MUR= المرابحة، MUSH= المشاركة، السلم= SAL.

**تحليل البيانات:**

وبعد ادخال البيانات في برنامج SPSS وتقدير النموذج أعلاه، يمكن كتابة النموذج المقدّر كالآتي:

$$GDP_t = 14305.301 + 0.88MUR_t + 0.043MUSH_t + -0.139MUD_t + 0.248SAL_t$$

(RSqure= 0.64, F Statistics (820.035), Sig(0.000), Durbin-Watson = (2.224

من واقع النموذج المقدر، يُلاحظ أن معامل التحديد (R Square) بلغ 0.64مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 0.64 من نموذج الانحدار الموفق أي أن 0.64من التغيرات التي تحدثفيالناتج المحلي الإجمالي (GDP) سببها التغيرات التي تطرأ على التمويل بصيغ التمويل الاسلامية والتي من ضمنها صيغة المرابحة (موضوع الدراسة) والباقي لأسباب أخرى، وهذه النسبة تعد كبيرة نسبياحيث أن هنالك عدد من المتغيرات التي تؤثر في المتغير التابعولم تدخل في النموذج. كما يلاحظ أنّ قيمة اختبار ديربن واتسون تساوي 2.224 (DW) ، عليه يمكن القول بأن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

كما أن قيمة أختبار F هي (820.035) وأن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني أن النموذج بصورة عامة معنوي ويمثل البيانات تمثيلاً جيداً وله قدرة على التنبؤ بالتغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الاجمالي بمعلومية قيمة التمويل بصيغة المرابحة.

جدول (3) : معلمات النموذج

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | T | .Sig |
|---|---|---|---|---|---|---|
| B | | Std. Error | Beta | | | |
| 1 | (Constant) | 14305.301 | 7801.293 | | 1.644 | 116. |
| | MUR | 13386.758 | 1471.195 | 879. | 9.099 | 000. |

a. Dependent Variable: GDP

من الجدول (3) يُلاحظ أن جميع القيمة الاحتمالية لمتغير المرابحة أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني أن معاملها له تأثير معنوي ، أي أن التمويل بصيغة المرابحةله تأثير ذو دلالة إحصائية على الناتج المحلي الاجمالي، ويتضح من عمود (B) أن إشارة معامل الإنحدار موجبة بالنسبة للمعامل (B) مما يعني أن العلاقة بين المرابحة الناتج المحلي الاجمالي طردية، أي كلما زاد التمويل بصيغة المرابحة، المباشرة تتبعها

زيادة في الناتج المحلي الاجمالي و العكس صحيح. وعليه، أنّ النموذج المقدر (بعد استبعاد المتغيرات غير المعنوية) يكون كالآتي:

$$GDP_t = 14305.301 + 0.88\ MUR_t$$

جدول (4) : إحصاءات البواقي

**Residuals Statistics**[a]

| | Mean | Std. Deviation | N |
|---|---|---|---|
| Std. Predicted Value | 000. | 1.000 | 25 |
| Std. Residual | 000. | 913. | 25 |

a. Dependent Variable: GDP

من الجدول (4) أعلاه يتضح أن الوسط الحسابي للبواقي (الأخطاء) يساوي صفرا وانحرافها المعياري واحد صحيح تقريباً ، مما يعني أن الأخطاء تتوزع وفق التوزيع الطبيعي المعياري بوسط صفر وتباين واحد صحيح، وهذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

من النتائج أعلاه يمكن القول أن التمويل بصيغة المرابحة تؤثر في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 0.88، مما يعني أن زيادةالتمويل بالمرابحة بوحدة واحدة، يزيد الناتج المحلي الاجمالي بحوالي 0.88تقريباً.

## الخاتمة:

## النتائج والتوصيات:

هدفت هذه الدراسة لتقدير أثر التمويل بصيغة المرابحة تؤثر في الناتج المحلي الاجمالي في السودان. وقد تم استخدام بيانات سنوية للفترة 1994-2018م للسلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي الاجمالي (GDP)كمتغير تابع، والتمويل بصيغة المرابحة كمتغير مستقل (MUR). وباستخدام اختبار كلمنجروف Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار توزيع المتغير التابع (INF).

وتوصلت الدراسة لنتائج يتمثل أهما في:

1. وجود علاقة طردية بين والتمويل بصيغة المرابحة ونمو الناتج المحلي الاجمالي في السودان.
2. يؤدي التمويل بصيغة المرابحة لدعم وتحفيز النموّ في الناتج المحلي الأجمالي في السودان.
3. من واقع بيانات الدراسة، تأكد أنّ المصارف تركز على التمويل بصيغة المرابحة بصورة أكبر من الصيغ الأخرى.

## و توصي الدراسة بالآتي:

1. مراجعة شروط التمويل بصيغة المرابحة والتأكد من أن المصارف تتبع شروط المرابحة للآمر بالشراء وفقا للشريعة الاسلامية.
2. الإهتمام بصيغ التمويل الأخرى في تمويل الأنشطة بصورة أكبر مما هي عليه إلى جانب صيغة المرابحة وذلك لضمان تنوّع أساليب التمويل وملاءمتها مع الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

**الهوامش:**

(1)حيدر يونس الموسوي – المصارف الإسلامية أداءها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية - دار اليازوري - الأردن - ط 1 - 2011 م - ص 23.

(2)خالد أمين عبد الله – حسين سعيد سعيفان – العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة - دار وائل للنشر والتوزيع - بدون – ط1 -2008 ص 31.

(3)محمد عبد الحميد الفقي – الأداء الاقتصادي للمصارف الاسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية – القاهرة – عالم الكتب – 2010م.

(4)عمار مجيد كاظم الوداي - آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دول إسلالامية مختارة أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بالجامعة المستنصرية -٢٠٠٦م

(5)عبد الحميد محمود البعلي- أساسيات العمل المصرفي الاسلامي ،الواقع والآفاق – القاهرة/ مكتبة وهبة- 1410هـ – 1990م

(6)التجاني عبد القادر أحمد - السلم بديل شرعي للتمويل المصرفي المعاصر (نظرة مالية واستثمارية)- ط1 – الخرطوم / دار السداد 2006م.

(7)حمد فاروق الشيخ- المفيد في عمليات البنوك الاسلامية- بنك البحرين الاسلامي –التاريخ؟- ص30

* لمزيد من التفاصيل عن أحكام المرابحة يمكن الرجوع لكتاب المفيد في عمليات البنوك الاسلامية- بنك البحرين الاسلامي

(8)عبد المنعم عبد العزيز الشيخ وآخرون- أثر التمويل المصرفي الإسلامي في النمو الاقتصادي بالتطبيق على النظام المصرفي السوداني للفترة 1990-2010م) - مجلة التسويق الاسلامي - المجلد السادس- العدد الثالث- سبتمبر/ أيلول 2017م-الموافق ذو الحجة 1438هـ)- المملكة المتحدة.

(9)نوال الطيب محمد جاد لله – دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التحديات الاقتصادية في السودان (2000-2009م)،رسالة ماجستير غير منشورة في الدراسات المصرفية – كلية الدراسات العليا – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية،(2010م).

(10)محي الدين يعقوب أبو الهول - تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية - دار النفائس – الأردن ط 1 - 2012 – ص 85.

(11)كمال يوسف عبدالله النور- دور التمويل المصرفي الإسلامي في التنمية الاقتصادية – رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد – جامعة السودان للعلوم والتكنو لوجيا – 2012م.

## الدوريات والتقارير:

(1)الرصد الإحصائي 2004-2013م – الجهاز المركزي للإحصاء وزارة رئاسة مجلس الوزراء – السودان.

(2) التقرير السنوي – بنك السودان المركزي- عدد من السنوات.

(3)العرض الاقتصادي – وزارة المالية – السودان -عدد من السنوات